الحياة AL HAYAT
الأحد ٦ تموز (يوليو) ٢٠٠٣ الموافق ٦ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ/ العدد ١٤٧١٣
AL HAYAT SUNDAY 6 JULY 2003 ISSUE NO 14713

الحرب على العراق ومدى علاقتها بالمصالح الأميركية والاسرائيلية

□ الآن وقد انتهت الأعمال العسكرية الأساسية فى الحرب على العراق منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر، يمكننا العودة مرة أخرى إلى تناول موضوع مهم حاز على اهتمام الجميع لفترة قبل أن تستغرقهم متابعة سير العمليات العسكرية وتطورها خلال أيام الحرب ذاتها ونتائجها المباشرة، أي ما يتصل بسبب أو أسباب اتخاذ القرار بشأن القيام بهذه الحرب وتوقيتها.

وليد محمود عبدالناصر *

■ تضاربت الآراء والاجتهادات في شأن الأسباب الحقيقية التى دفعت الادارة الأميركية لاتخاذ قرار الحرب على العراق، ولكل من الأسباب المذكورة وجاهته، وإن كان لكل منها ايضاً تفسيرات متباينة وأحياناً متناقضة. فمقولة السعي لإنهاء أي قدرات عراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل، سواء تلك التى كان من المفترض أنه يمتلكها (الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ البالستية البعيدة المدى) أو تلك التي كان متهماً بمحاولة تطويرها أو الحصول عليها (الأسلحة النووية)، قد تبدو سبباً متفقاً عليه من الناحية الأخلاقية. إلا أن التساؤل المشروع هو: إذا كان هذا هو فعلاً الهدف من الحرب الأميركية – البريطانية، ألم يكن من الأوقع أن يتم ترك هذه المهمة لفرق التفتيش الدولية التابعة للأمم المتحدة والتى كان يبدو أنها تحقق تقدماً لا بأس به خلال الفترة السابقة مباشرة على الحرب ضد العراق وأوصى المسؤولان عنها (الدكتور محمد البرادعي وهانز بليكس) بمنحهما الوقت الكافي لاستكمال المهمة؟ أو على الأقل ألم يكن من الممكن قبول الولايات المتحدة وبريطانيا أو تماشيهما مع الاقتراح الفرنسي الذي كان يقضي بمنح عملية التفتيش الدولية مهلة زمنية تتراوح ما بين ثلاثة وأربعة أشهر؟ أم أن الولايات المتحدة وبريطانيا سعتا من وراء الاسراع ببدء الحرب الى مجرد تجنب تغير المناخ ودخول الطقس الحار والرطوبة؟

كل ما تقدم يقوم على افتراض أن القوات الاميركية والبريطانية التى دخلت العراق ستجد أي ادلة مادية ملموسة على امتلاكه أسلحة دمار شامل، وفي حال عدم عثورها على هذه الادلة – وهو ما يحدث حتى الآن – تصبح الشكوك حول جدية هذا السبب للحرب أكثر شعبية. كما يحضرنا هنا الجدل الواسع الدائر حالياً فى الولايات المتحدة وبريطانيا في شأن مدى صدقية الاتهامات الخاصة بوجود هذه الأسلحة أيضاً وما تمثله من تهديد للأمن الإقليمي، ناهيك عن أمن الولايات المتحدة. بينما نجد مثلاً رئيس وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينيت يقر فى جلسة استماع فى الكونغرس بأن كوريا الشمالية مثلاً بما تمتلكه من أسلحة نووية تمثل تهديداً للأمن القومي الأميركي، إلا أنه لم تطرح الإدارة إمكان المواجهة العسكرية.

وسبب آخر ساقته الادارة الاميركية لتبرير العمليات العسكرية ضد العراق كان تغيير نظام الحكم القائم فى بغداد على أن يحل محله نظام آخر «ديموقراطي» يختاره الشعب العراقي بإرادته الحرة، وهو هدف ازداد شعبية عقب اكتشاف عدد من مراكز التعذيب والمقابر الجماعية المنسوبة المسؤولية عنها الى النظام السابق. وبصرف النظر عن تعارض هذا الهدف مع مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الامم المتحدة وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى والمساواة في السيادة بين الدول، فإن الأهم هو أن سجل الولايات المتحدة فى مجال السعي الجدي لإقامة أو حتى دعم نظم حكم ديموقراطية حقيقية في الماضي، هو سجل محل تساؤلات كثيرة على الصعيد العالمي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولكن، على وجه الخصوص، في بلدان العالم الثالث. ويتعزز هذا التخوف في نظر البعض لأنه حتى الآن لا يبدو أن بناء نظام ديموقراطي تعددي في العراق هدف قريب المنال.

ويثير هذا الهدف فى حد ذاته مخاوف عدة وقلقاً على الصعيدين العالمي والاقليمي كل لأسبابه الخاصة. فعلى الصعيد العالمي ظهر تخوف واضح لدى قوى دولية عدة من أن التدخل العسكري الاميركي – البريطاني يعد ترجمة عملية لمبدأ سعت بعض الدوائر الغربية لتمريره منذ نهاية حرب الخليج الثانية في آذار (مارس) ١٩٩١ سواء على مستوى حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الاوروبي في البداية أم على مستوى الامم المتحدة بحلول العام ١٩٩٩، وأعني هنا ما يسمى بحق التدخل الانساني، وهو الامر الذي قد يكون مجرد مقدمة لتطبيق المبدأ نفسه على دول ومناطق اخرى من العالم. وعلى الصعيد الاقليمي فإن المخاوف تصبح أكثر جدية وخطورة لأن الأمر يتصل بأمن و استقرار وأحيانا بوجود معظم الحكومات في المنطقة، والتي قد تتهمها واشنطن بأنها نظم غير ديموقراطية، وهي إما حكومات تتبنى مواقف معادية للولايات المتحدة، وبالتالي تعتبر نفسها عرضة للاتهام الأميركي بأنها غير ديموقراطية وتسعى واشنطن لإسقاطها أو تغييرها أو دفعها نحو تغيير نفسها بما يتفق مع الرغبات الاميركية، أو حكومات قريبة من الولايات المتحدة مرتبطة بشبكة علاقات ومصالح مع الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، على الصعيد الاقتصادي، أو اعتماد هذه الدول على المظلة الأمنية الاميركية، أو حاجتها الى الدعم السياسي الاميركي.

السبب الثالث الذي سيق لتبرير الحرب على العراق هو ارتباط الحكم العراقي بجماعات إرهابية. وقد تعززت صدقية هذا السبب بعد القبض على «أبو العباس» المطلوب في قضية «أكيلي لاورو»، وإن لم يتم القبض الى الآن على أي من عناصر «القاعدة». ويثير هذا السبب تساؤلات حول طبيعة التنظيمات الارهابية المقصودة، فالثابت أن العراق دعم في السابق تنظيمات فدائية فلسطينية راديكالية، لكن كثيرين لن يتفقوا على توصيف هذه التنظيمات بأنها إرهابية، كما تقلص هذا الدعم كثيراً منذ فرض العقوبات على العراق في آب (أغسطس) ١٩٩٠، ربما بسبب تراجع قدرات العراق المادية على دعم هذه التنظيمات أو لرغبة العراق في تحسين صورته أمام العالم الخارجي.

أما إذا كان المقصود هو التنظيمات الاسلامية الراديكالية التي تمارس العنف السياسي، فإن الامر يصبح صعب التصديق. ويرجع ذلك الى طبيعة الايديولوجية شبه العلمانية لحزب البعث الحاكم في العراق، على رغم ما سعت القيادة العراقية الى اضفائه من رموز اسلامية على هذه الأيديولوجية منذ حرب الخليج الثانية، ما يجعلها في موقف تناقض مع الطبيعة السلفية لأيديولوجية تلك الجماعات. كما يرجع استبعاد العلاقة بين الحكم العراقي والتنظيمات الاسلامية المتشددة الى رصيد متراكم من العداء والشكوك والاتهامات المتبادلة بين الطرفين، من بينها اتهام الجماعات الإسلامية للحكم العراقي بأنه مسؤول

> هناك نقطة مهمة يجب التنبه إليها عند تفسير الحرب على العراق، وأعني أن الإدارة الأميركية، وأياً كانت درجة تعاطفها أو دعمها لإسرائيل، لن تتخذ قراراً بمثل هذه الخطورة كقرار الحرب على العراق من دون أن يكون له سند واضح وراسخ من جهة تحقيق مصالح عليا ومباشرة للولايات المتحدة.

عن مقتل أو اختفاء حوالى ثلاثين من كبار رجال الدين الشيعة في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانيات من القرن الماضي.

واذا كانت الادارة الاميركية سعت منذ هجمات ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١، الى الربط بين الحكم العراقي و تنظيم القاعدة، فإن قلة قبلوا بهذه المقولة لضعف أدلتها وتواتر مصادرها. وقد سعت الإدارة الأميركية – بخاصة خلال الفترة الأولى من الحرب ضد العراق، الى الإيحاء بوجود علاقة دعم متبادل بين الحكم العراقي وكل من الجماعة الإسلامية وجماعة أنصار الإسلام في شمال العراق، وذلك مع حرص الجانب الأميركي على الربط بين الجماعتين المذكورتين وتنظيم القاعدة بزعامة بن لادن، ما يوحي بربط غير مباشر بين الرئيس العراقي وبن لادن. وإذا كانت الإدارة وبعض وسائل الإعلام الأميركية أعلنت في مرحلة ما عن اكتشاف وتدمير معسكرات لتدريب «الارهابيين»، فإن من غير الواضح ما هو المقصود بهذا التعبير. كما انه إذا كانت بعض الدوائر السياسية والإعلامية الأميركية قد وظفت وجود متطوعين من تنظيمات إسلامية ذهبوا للقتال ضد القوات البريطانية والأميركية في العراق كدليل على وجود نوع من التعاون بين الحكم العراقي وما يسميه الأميركيون بالتنظيمات الإرهابية، فإن التفسير الأكثر منطقية هو أن هؤلاء جاؤوا للدفاع عن جزء من دار الإسلام وعن جزء من الأمة الإسلامية بغض النظر عن خلافات تلك التنظيمات الإيديولوجية والسياسية مع الحكم العراقي، وبالتالي فإنهم لا يتصورون أنهم يحاربون دفاعاً عن الحكم العراقي أو رئيسه.

أما السبب الرابع الذي طرح بشأن تفسير الحرب، فهو القول إن الهدف الأهم المقصود من هذه الحرب هو الإزالة النهائية لأي شبهة تهديد عراقي لإسرائيل إلى الأبد، وإحداث خلخلة جديدة في موازين القوى في الصراع العربي – الإسرائيلي لصالح الطرف الإسرائيلي، تماثل في تأثيرها خلخلات سابقة مثل خروج مصر من المواجهة العسكرية العربية – الإسرائيلية بعد توقيع معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩، وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان في ايلول ١٩٨٢، واستنزاف العراق وإيران في حرب الثماني سنوات التي دارت رحاها بينهما (١٩٨٠–١٩٨٨)، وإلحاق الهزيمة بالعراق داخل حدوده عقب إخراج قواته من الكويت في شباط (فبراير) وآذار ١٩٩١، وتوقيع الأردن لاتفاقية وادي عربة مع إسرائيل عام ١٩٩٤، وذلك ضمن أحداث وأمور أخرى قد لا يتسع المجال هنا لذكرها على سبيل الحصر. ولا شك أن لهذا السبب وجاهته من أكثر من جهة. فهو مبرر على الجانب الأميركي لأنه لم يسبق في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، وعلى رغم كثرة وتكرار اتهام العرب لها بالتحيز لصالح إسرائيل، أن وصلت قوة جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل فيها إلى المستوى الحالي من الثقل والتأثير، بل إن هناك من يؤكد أن الإدارة الحالية شهدت تحولاً نوعياً لجهة نفوذ هذه الجماعات، حيث أنها تخطت مرحلة كونها أداة ضغط الى اكتساب وضعية جزء من عملية صنع واتخاذ القرار، بل وتنفيذه. ويرجع ذلك أساساً، وقبل أي شيء آخر، الى المواقع المهمة التي يحتلها المؤيدون لإسرائيل بصفة عامة، ولحكومة شارون على وجه الخصوص، في أجهزة الإدارة الحالية، سواء كان هؤلاء من اليهود أو من المنتمين الى ما يسمى باليمين المسيحي أو ما يسمى بتيار المحافظين الجدد.

وعلى الجانب الإسرائيلي، فإن التفكير في هذا السبب مبرر أيضاً نظراً لأن الأدبيات السياسية والخطاب السياسي الرسمي الإسرائيلي لا يكاد يخلو من إشارات واضحة وقاطعة وصريحة للجدية التي تنظر بها إسرائيل إلى ما كانت تعتبره التهديد العراقي لأمنها ووجودها. وقد يعجب المرء إذا عرف أن هذا التخوف سابق على ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ التي أطاحت بالحكم الملكي في العراق. فهناك مثلاً دراسة صدرت أخيراً باللغة الإنكليزية أكدت أن إسرائيل كانت قلقة للغاية من توجهات نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي في العهد الملكي) الذي اعتبرته معادياً لها، وهو أمر يكاد يكون مثيراً للسخرية في ضوء ما تعلمته ورددته أجيالنا من أن نوري السعيد كان عميلاً للاستعمار ولإسرائيل. وكلنا ما يزال يذكر حيرة إسرائيل حول أي طرف تناصر خلال الحرب العراقية – الإيرانية نظراً لاعتبارها الطرفين (العراق البعثية القومية العربية وإيران الثورة الإسلامية) تهديدين متماثلين في درجة الخطر عليها، وإن كان البعض قد خلص ما تردد من أنباء عن صفقات أسلحة سرية إسرائيلية إلى إيران خلال تلك الحرب، إلى استنتاج مؤداه أن إسرائيل اعتبرت أن الخطر العراقي عليها أكثر جدية من الخطر الإيراني.

وتردد في أكثر من مناسبة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الدولية على العراق، حديث عن وجود عروض ووساطات إسرائيلية وغربية لإقناع الحكم العراقي بقبول توطين مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين «السنّة» على أراضيه، بما ينهي من الناحية الفعلية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبما من المفترض أيضاً أن يساعد الحكم العراقي السابق المحسوب طائفياً على «السنّة» على تعزيز الوضع الديموغرافي لسنّة العراق العرب أمام بقية الجماعات القومية والمذهبية المكونة للشعب العراقي، وذلك في مقابل تدخل إسرائيلي نشط لدى الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية المؤثرة لإنهاء العقوبات الدولية المفروضة على العراق.

إلا أنه على رغم ذلك، فإن البرنامج الانتخابي لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو عام ١٩٩٦، أشار بوضوح إلى اعتبار العراق التهديد الرئيس لأمن إسرائيل، كما أن تقريراً استراتيجياً أعده لنتنياهو حينذاك فريق استشاري ضم ريتشارد بيرل، الذي شغل منصب رئيس المجلس الاستشاري لوزارة الدفاع واستقال من هذا المنصب بعد اندلاع الحرب على العراق ولأسباب معلنة لا ترتبط بالأداء الأميركي في هذه الحرب وإن كان لا يزال يشغل عضوية هذا المجلس، قد اقترح سيناريو للتعامل مع العراق يتفق كثيراً مع ما تم اتباعه في الحرب الأخيرة عليه. لكن، تبقى نقطة مهمة للغاية يجب التنبه إليها عند تداول هذا السبب لتفسير الحرب على العراق، وأعني هنا أن الإدارة الأميركية، وأياً كانت درجة تعاطفها مع أو دعمها لإسرائيل، لن تتخذ قراراً بمثل هذه الخطورة والمصيرية مثل قرار الحرب على العراق من دون أن يكون له سند واضح وراسخ من جهة تحقيق مصالح عليا ومباشرة للولايات المتحدة.

وإذا انتقلنا إلى السبب الخامس الذي يثار بشأن تفسير الحرب على العراق، فنقول إنه يتصل بمصالح الشركات الأميركية وفتح أسواق أمامها. وإن كان هذا السبب عاماً، فإنه يجب لفت الانتباه إلى قطاع النفط بشكل خاص، وهو القطاع الذي استبعدت منه الشركات الأميركية لسنوات طويلة، سواء بسبب سياسة تأميم قطاع النفط التي تبنتها الحكومة العراقية منذ مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي، أو سياسة إبعاد الشركات الأميركية عن عقود امتياز النفط وقصرها على شركات من جنسيات أخرى، خاصة من روسيا والصين وفرنسا، بما في ذلك خلال سنوات تطبيق صيغة «النفط مقابل الغذاء» منذ عام ١٩٩٦. وأخذاً في الاعتبار أهمية العراق حاضراً ومستقبلاً في صفوف منتجي النفط على الصعيدين الإقليمي والدولي (ثاني المنتجين على الصعيد العالمي في الأحوال العادية بعد السعودية وأكبر احتياطي نفطي عالمي)، يمكن فهم الجاذبية الحيوية لنفط العراق بالنسبة للشركات الأميركية، التي ستراهن في فترة ما بعد الحرب على العراق، ليس على مجرد العودة إلى السوق العراقية، وإنما إلى الاستحواذ على الجزء الأكبر من هذه السوق أو حتى احتكارها إذا أمكن ذلك.

ويربط أتباع هذا الطرح بين الحرب على العراق والحرب الأميركية على أفغانستان التي سبقتها بعام، ويعتبر هؤلاء أن الحربين تشكلان حلقتين في سلسلة واحدة تستهدف بسط السيطرة الأميركية على المناطق الغنية بالنفط والغاز في العالم وخطوط الأنابيب الرئيسة المتصلة بها، وفي مقدمها الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. كما يلفت هؤلاء النظر إلى أن الجهات الوحيدة التي أمنتها القوات الأميركية فور استيلائها على العراق، هي الآبار والمنشآت النفطية بينما أهملت منشآت أخرى مثل المتاحف. ويعتبر أصحاب هذا الرأي أن السيطرة على نفط العراق يمنح الولايات المتحدة أوراق ضغط على الدول الأخرى التي لها مصلحة في هذا النفط، سواء لاستيراده أو للحصول على امتيازات التنقيب عليه واستغلاله. إلا أن الأمر لا يقتصر على النفط وحده، مع أهميته وجاذبيته، بل يمتد إلى مجال آخر مثير للعاب الشركات الأميركية، التي يعاني بعضها من الركود، لسنوات قادمة، وهو مجال إعادة الإعمار في العراق. وجاذبية هذا القطاع تنبع من أكثر من سبب: العراق عانى من تدمير واسع لبنيته الأساسية منذ حربه مع إيران، وهو ما نجح لاحقاً في إعادة بناء جزء كبير منه، ثم جاء التدمير الذي لحق بهذا القطاع وبمنشآت عراقية كثيرة نتيجة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وتلى ذلك الانعكاسات السلبية للعقوبات التي فرضت على العراق منذ ذلك التاريخ على رغم محاولات عراقية أيضاً للتغلب على هذه العقبات بالموارد والجهود الذاتية لإعادة بناء ما دمرته الحرب والعقوبات. وجاءت حرب الخليج الثالثة (الحرب الأخيرة على العراق) لتأتي على بعض المنشآت الحيوية والبنية الأساسية، وهو ما يفتح بدوره الباب واسعاً أمام الشركات الأميركية للسعي الى الاستحواذ على نصيب الأسد في عملية إعادة إعمار العراق، أو حتى إلى احتكار هذه السوق أيضاً، أسوة بما تطمح إليه الشركات الأميركية العاملة في قطاع النفط، وبالتالي التعامل مع الشركات المنافسة من الدول الأخرى من منطلق الاتفاق على مقاولات من الباطن ومنحها القليل مقارنة بما ستحصل عليه الشركات الأميركية.

إلا أنه على رغم معرفتنا جميعاً بطبيعة النظام الرأسمالي الذي يسمح بهذه المصالح المتبادلة بين المؤسسات الخاصة والسلطة السياسية، فمن الصعب، كما ذكرنا في تناول السبب السابق الخاص بإسرائيل، القول إن هذا هو السبب الوحيد أو حتى الرئيس الذي يفسر اتخاذ قرار الحرب من جانب الإدارة الأميركية.

والسبب السادس والأخير الذي يثار بشأن تبرير الحرب الأميركية – البريطانية على العراق هو السعي لفرض الهيمنة أو السيطرة الأميركية على العالم وإعادة صياغة خريطته الجيوسياسية والإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفرض قواعد جديدة للنظام الدولي، بل ربما إقامة نظام دولي جديد مختلف نوعياً عما سبقه، والتأكيد للعالم أن ما تراه وتريده الولايات المتحدة هو الذي سيكون بغض النظر عما تراه غالبية دول العالم أو ما تقرره المنظمات الدولية، وفي مقدمها الأمم المتحدة، أو ما تقول به المواثيق والأعراف الدولية أو قواعد القانون الدولي.

وفي هذا الإطار يعتبر اصحاب هذا الرأي الحرب على العراق سابقة لها دلالتها، لأنها تتم من دون تفويض من أي منظمة دولية: لا الأمم المتحدة التي فوضت بحرب الخليج الثانية، ولا حتى حلف شمال الأطلسي الذي فوض بالحرب في يوغوسلافيا السابقة. والدرس العراقي يصبح عندئذ موجهاً إلى مجموعات مختلفة ومتباينة وغير متجانسة التركيب من الدول: فهناك الدول التي تتخوف من أن تكون هدفاً قادماً، عاجلاً أو آجلاً لحرب مماثلة، وهناك الدول التي عليها من الآن فصاعداً أن تدرك حدود تأثيرها مقترنة بالقوة الأعظم الوحيدة في عالم اليوم: الولايات المتحدة الأميركية. فتضامن هذه القوى مع بعضها البعض وتلويح بعضها باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد أي قرار يصدر بعد القرار ١٤٤١ ويخول الولايات المتحدة استخدام القوة ضد العراق صراحة ومن دون الرجوع إلى المجلس مرة أخرى، كل ذلك لم يحرك واشنطن قيد أنملة عن تنفيذ خططها بالحرب ضد العراق. بل إن العكس هو الصحيح، فقد أدت الحرب وما بدا أنه انتصار عسكري حاسم للأميركيين وحلفائهم، بلا اي تفويض دولي أو متعدد الطرف، إلى احساس غير مسبوق بالقدرة المتفردة والتميز الأميركي وعدم الحاجة لحلفاء. وارتبط ذلك ليس فقط بالدعوة داخل الولايات المتحدة إلى فك الارتباط التاريخي مع أوروبا الغربية وكيل الانتقادات لها بحجب الموارد عن الانفاق العسكري وإلقاء هذا العبء على الأميركيين إضافة إلى الفشل الأوروبي في إدارة اقتصاداتهم والاكتفاء بتوجيه الانتقاد الى الحليف الأميركي الذي كان له فضل «تحرير» أوروبا الغربية من النازي و«إنقاذها» من الشيوعية، وإنما وصل لدى بعض الدوائر الأميركية إلى التقليل من قيمة الدور البريطاني خلال الحرب على العراق واعتباره ثانوياً.

* كاتب مصري.

في ذكرى رحيل فيصل الأوّل (٥ من ٦)

البناء الدّيموقراطيّ في العراق

الحسن بن طلال *

■ نخدعُ أنفسنا إنْ لم نعترفْ بأنّ النّظامَ السّابق في العراق ترك جروحاً غائرة في نفسيّة المواطن العراقيّ، وشَرْخاً في النّسيج الاجتماعيّ، ودماراً مأسوياً في جوانبَ عدّة من حياة العراقيّين. ونجانبُ الحقيقةَ إنْ لمْ نعترفْ بأنّ الاحتلالَ الاميركيّ – البريطانيّ للعراق ألحقَ هو الآخرَ دماراً هائلاً في هذا البلد المنكوب.

إنّ تحديد كيفيّة مواجهة الأزمة أمر حيويّ. ولا شك في أنّ تنميةَ روح التّسامح، والاعتراف الصّادق والعميق بالآخَر العرْقيّ والدّينيّ والمذهبيّ، شرط لإعادة العافية للنّسيج الاجتماعيّ. كما أنّ إعادة الإعمار المادّيّ لن يكونَ كافياً بغيْر اندمال جراحات القلوب والعقول.

إنّ إنشاء محكمة يُشارك فيها قضاة عرب متميِّزون بكفايتهم ونزاهتهم [كما اقترح الدّكتور شريف بسيوني في مقالته العميقة، المنشورة في صحيفة شيكاغو تريبيون بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٣٠] هو وحْدهُ الذي يمكن أنْ يُنهيَ حسابات الماضي في العراق. أمّا أنْ يُعدّ كلّ عضوٍ سابق في حزب البعث مجرمَ حرب، فليس من الحكمة أو الحصافة في شيء. ذلك أنّ أكثرَ من ثُلُثي الشّعب العراقيّ أعضاء (ولو صورياً) في حزب البعث الحاكم (سابقاً)، لأنّ عدم عضويّة المواطن فيه كانت تهدّده في رزقه وترقّيه، بل حتّى في وجوده. وإنْ لمْ يكنْ ثُلُثا الشّعب أعضاء في الحزب، فإنّهم يعتمدون في إعالتهم على الأب أو الأمّ أو الأخ الذي كان «عضواً» في الحزب. ومحاكمة ثُلُثي الشّعب العراقيّ، كما أن حلّ أكبر الجيوش العربيّة وصرفها وتركها وأسرها تموت جوعاً، أمر لا معنى له بعيداً من الرّغبة في إشباع روح الانتقام. وسيكون ردّ هؤلاء: سنذهب إلى الموت وكلٌّ منّا يسحب معه أميركياً أو أكثر.

إنّ التّحلّي بروح التّسامح والواقعيّة أساسيّ لكسب تعاون العراقيّين وثقتهم. ولا أدري كيف يمكن أنْ يكونَ هنالك تمثيل شعبيّ حقيقيّ، سواء على مستوى المجالس البلديّة أو مجلس النّوّاب والأعيان، إذا استثنينا قرابة سبعة ملايين عراقيّ بسبب «بعثيّتهم» الصّوريّة على الأرجح، وبضعة ملايين أخرى لكونهم أفراداً في الجيش العراقيّ أو الأمن العام أو أجهزة الاستخبارات، وآلاف القيادات الدّينيّة لأنهم في نظر قوّات التّحالف إرهابيّون أو «مشروعات إرهاب»!!

إنّ بناء دولة ديموقراطيّة حديثة ومتقدّمة في العراق مكسب للولايات المتّحدة، قبل أنْ يكون مكسباً عراقياً أو عربياً أو حتى إسلامياً. فهذا البناء هو ما يكفل عدم مجيء أيّ مقامر ليقفزَ إلى كرسيّ الحكم، ويُذيق الشّعب مرارةَ الاستبداد، ويبدّد ثروته أو ينهبها مع أخوته أو أبنائه والعصابة المتعاونة معه. والفسيفساء العراقية – عرْقياً ودينياً ومذهبياً – أقوى أساس وأفضل مسوِّغ لإقامة الدّيموقراطيّة. وبغيْر هذا ستكون هناك مقامرة ببلقنة المنطقة كلّها، لا العراق وحْدَه.

المطلوب ديموقراطيّة كاملة، وليس انتخابات فقط! (إذْ إنّ الانتخابات – أيّ انتخابات – قد لا تعني ديموقراطيّةً ودَمْقَرَطةً بالضّرورة)! وكما قال عَديد وكارن داويشه [في مقالتهما المهمّة «كيف نبني عراقاً ديموقراطياً»، المنشورة في عدد أيّار (مايو)/ حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ من مجلّة الشّؤون الخارجيّة Foreign Affairs، ص ٣٦-٥٠]: «إنّ الحاجة ملحّة إلى بناء طبقة متوسّطة في العراق تدعم الممارسة الدّيموقراطيّة. ولنْ يتمّ هذا بغير عودة الكفايات العراقيّة، المهاجرة منها والمهجّرة. وهنالك حاجة إلى كلّيّات ومعاهد لتدريب الموظّفين على الممارسات الدّيموقراطيّة. وإذا لمْ يتمّ استيعاب الجالية العراقية المهجّرة والمهاجرة، التي تقدّر بأربعة ملايين مواطن تقريباً، فستكون هذه مصدر إنشاء أو تمويل للحركات المتطرّفة المختلفة. وستظهر قوّة هذه الفئة إذا تمّ فرض دستور أو حكومة لا يوافق عليها الشّعب في العراق».

في وُسْع الجالية العراقيّة في الخارج لا أنْ تشارك في بناء العراق الجديد فقط، بحكم كفايتها ورفضها للنّظام السّابق الذي هو السّبب في هجرتها، بل أنْ تكونَ أيضاً ممولاً للمشروعات البنّاءة التي يحتاج إليها العراق، وجسراً بين الاستثمار الأجنبيّ والوطن؛ خصوصاً إذا اقتنعت الولايات المتّحدة بحاجة العراق إلى «مشروع مارشال» جديد. إنّ الدّيموقراطيّة لا تزدهر مع الفقر والحرمان، ولا مع الإقصاء والتّمييز.

* رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه. رئيس نادي روما.

ألف وجه ألف عام

هوفمانستال: سقوط فيينا في براثن قدرية ألف ليلة وليلة

هوغو فون هوفمانستال (١٨٧٤–١٩٢٩).

■ بفضل مسرحيات مثل «ارابيلا» و«امرأة من دون ظل» «وفارس الوردة» و«الموت والمجنون» عرف الكاتب النمسوي هوفمانستال، بصفته واحداً من ابرز كاتبي المسرحية الشعرية عند المرحلة الانعطافية الفاصلة بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين. لكن المسرحية الشعرية لدى هذا الكاتب كانت تخفي في طياتها ما يبرر لاحقاً اطلاق اسم «الكابوس السعيد» على واقع الحال في النمسا – وفيينا خصوصاً – اي ذلك الحس الفني الباحث عبثاً عن المثل العليا الجمالية والانسانية، في عالم يتدهور ويلاحظ المبدعون تدهوره من دون ان يمكنهم فعل شيء في هذا الخصوص. ولعل مسرحية «الموت والمجنون» هي التي تعبر عن هذا الواقع اكثر من اي مسرحية اخرى بين اعمال هوفمانستال حيث توضح لنا هذه المسرحية بحسب الباحثتين باربارا باومان وبريجيتا اوبرله (في كتابهما «عصور الأدب الألماني» الصادر قبل فترة في سلسلة «عالم المعرفة» الكويتية) «انعزال الانسان الذي يتوق الى الجمال والفن، عن العالم. فكلاوديو، هذا الاحمق، يدرك في النهاية ان الحاضر الذي يعيشه ما هو إلا تجسيد للموت، وانه كان طوال الوقت ينتظر ان يحيا الحياة، لكنه لم يعشها على الاطلاق. اما بريق الحياة فإنه اتضح له في الموت نفسه». وهذا في مناخ من القدرية يشبه ذاك الذي طبع معظم ما انتج في فيينا في ذلك الزمن. فالقدرية والايمان بالموت وجهاً اساسياً للحياة، كان سمة اساسية في حياة الفكر في فيينا. وما كان لهوفمنستال ان يشذ عن ذلك. فهو الطابع الذي وسم كل اعماله... لكننا سنجده اوضح ما يكون، ليس في واحدة من مسرحياته الكثيرة (والتي كانت تحقق نجاحاً كبيراً كلما عرضت)، بل في رواية من رواياته مستقاة مباشرة من «ألف ليلة وليلة» وإن كانت احداثها لا تدور في الشرق البعيد – القريب، او تعبر عنه، بل في مكان شرقي غامض، يشير بما يشبه الوضوح انه – في نهاية الامر – ليس سوى النمسا نفسها.

● تحمل الرواية اسم «حكاية الليلة الثانية والسبعين بعد الستمئة». و«القيمة» الاساسية في هذه الرواية، هي كما اشرنا قيمة «القدرية» التي تطبع في الليالي العربية معظم حكايات شهرزاد. وبطل هذه الرواية هو شاب ثري مثقف يعيش في بيت اورثه اياه ابوه في مدينة شرقية السمات. وهذا الشاب الذي يعيش بين الرفاه والكآبة في الوقت نفسه يخدمه ويحيط به اربعة اشخاص: خادمة عجوز جداً، ووصيف غامض مخلص يقوم بعمله بكل نشاط، مع مسحة من الغموض تحيط بشخصيته، وصبية صغيرة تعيسة المظهر لا تكف عن ابداء العدوانية، وشابة حسناء تقوم بعملها كله ببطء شديد وحزن. والشاب وسط هذه الصحبة يمضي وقته بين الحلم والقراءة متأملاً حول هشاشة الشرط الانساني. وهو يهتم خصوصاً بالفن وعلاقة الفن بالطبيعة ويرى ان الفن انما هو رمز حي لحقيقة لا يمكن أحداً ان يسبرها حقاً. ويعرف ان الموت سيزوره حين «ينتهي بناء البيت»، بل انه يخيل اليه دائماً انه يرى الموت زاحفاً نحو البيت حيث لديه فرائس عدة. لكن الشاب لا يهاب هذا الموت ابداً. ومع هذا تصله ذات يوم رسالة غامضة تحرك عزرائيل في اتجاه البيت حقاً. والرسالة المشوشة والوقحة تشير مرات عدة الى جريمة اقترفها ذات يوم الوصيف المخلص. وهذه الرسالة اذ يتلقاها الشاب وهو مقيم في منزله الصيفي، تقلقه بعض الشيء وتدفعه الى اتخاذ القرار بالتوجه يوماً الى المدينة بحثاً عن معلومات ما. ذلك ان هذا الوصيف قبل ان يدخل في خدمته كان يعمل لدى سفير فارس، وهو هناك قابله وأعجب به ودعاه الى العمل عنده. المهم ان صاحبنا يتوجه بالفعل الى المدينة لكنه يخبر بأن السفير وعائلته غائبون ولن يعودوا سوى في الغد، لذلك يقرر ان يمضي ليلته في نزل. وقبل التوجه الى ذلك النزل يقوم بجولة في شوارع المدينة وأزقتها. وهو بالتدرج يجد نفسه متورطاً في الاحياء الفقيرة للمدينة. ويرى نفسه هناك، وكأنما بفعل غير ارادي يسير في ازقة ضيقة، ويجتاز ساحات صغيرة تبدو له حيناً خالية من الناس، وأحياناً مملوءة بهم، لكنهم جميعاً حزانى وأشرار. وإذ يصل قرب بائع مجوهرات بائس يشتري عقداً تزينه جوهرة صغيرة، ذلك انه وجد نفسه فجأة راغباً في ان يزين هذا العقد رقبة خادمته الشابة الحسناء. لكنه هناك وهو في دكان بائع المجوهرات، يحدث له ان يلقي نظرة من نافذة خلفية، ليرى حديقة ضيقة زرعت فيها نباتات وزهور رائعة الحسن. ويرضى البائع بأن يسمح له بدخول الحديقة... لكنه هناك لا يجد احداً، فالجيران جميعاً خرجوا من منازلهم... وهذا ما يتيح لصاحبنا ان يغرق في تأملاته، واذ هو غارق في هذه التأملات ليجد نفسه فجأة في مواجهة صبية طفلة يثير مرآها في نفسه قلقاً غريباً وارتباكاً... ذلك ان وجه هذه الطفلة الشرير والكئيب يذكره على الفور بوجه خادمته الطفلة العدائية... خصوصاً ان الطفلة التي يراها هنا تعامله بالعدوانية نفسها، بل انها، اذ يقترب منها، تدفعه بعيداً منها بحركة غاضبة. وإذ يحاول ان يعطيها بعض قطع النقود ترمي القطع ارضاً بحنق شديد. في تلك اللحظات كان المساء قد بدأ يقترب، والظلال تنتشر في المكان. واذ تزداد تعاسة صاحبنا وقلقه، يجد نفسه وقد تمكن، من دون صعوبة، من مبارحة المكان عبر ثقب عريض في الجدار... لكنه سرعان ما يكتشف انه لكي يصل الى الشارع، سيكون عليه ان يعبر جسراً صغيراً مصنوعاً من قطعة خشب فاسد معلقة في الفراغ... ويعبر الهوة على ذلك الجسر ولكن بعد ان يحس بخطر شديد ويبذل جهداً كبيراً يهلكه. وما ان ينتهي من ذلك حتى يجد نفسه مرة اخرى يعبر الدهاليز والأزقة حتى يصل أخيراً، وبشق النفس. الى ساحة صغيرة دائرية فيها مجموعة من جنود فرسان يقومون بأعمالهم: بعضهم يأتي بأرغفة الخبز والبعض يعتني بتضميد جروح الجياد... ويلاحظ صاحبنا ان الجياد قبيحة جداً، وذات سمات شديدة العدوانية، كما يلاحظ ان الفارس الاكثر حزناً وقبحاً يعتني بالجواد الاكثر عدوانية. ولسبب غير واضح يقترب صاحبنا من ذلك الفارس